تطور الخدمات الاجتماعية في الكويت

في ضوء محاضر مجلس الإنشاء

١٩٥٢-١٩٦١

دكتور/ موسى حنون غضبان

أستاذ مساعد- كلية التربية الأساسية

الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

مقدمة

شرع الشيخ عبدالله السالم الصباح منذ أن تسلم الحكم في الكويت في عام ١٩٥٠ في مواجهة التطورات الكبرى التي يتوقع أن تشهدها الإمارة في تلك الفترة، خصوصاًبعد ارتفاع الدخل من النفط،وضرورة الاستفادة منه، ولهذا بدأ بتطويرالجانب الإداري للإمارة؛فقام بإصدار المراسيم، والأوامر، والقرارات اللازمة لتحقيق هذا الأمر، وكان من بين أهم الجهود التي قام بها الشيخ إصداره قراراً بإنشاء مجلس سُمي بمجلس الإنشاء،وكانت المهمة الأساسية لهذا المجلس هي التخطيط والتعمير، ودراسة مشاريع الإنشاء والبناء، وتخصيص الميزانيات المالية الخاصة بها، وجاءت فكرة إنشاء هذا المجلس من اقتراح قدمه (المستر كرايتون)،المستشار البريطاني في الحكومة الكويتية، وقد ظهر هذا المجلس تحديداً في عام ١٩٥٢[١]، حيث أخذ على عاتقه في الفترة ما بين عامي ١٩٥٢–١٩٦١ مسئولية إعادة تخطيط إمارة الكويت، وتنفيذ المشاريع التي أحيلت إليه من دوائر الدولة، وكان أعضاء هذا المجلس هم رؤساء دوائر الخدمات في ذلك الوقت كالأشغال العامة، والمالية، والاقتصاد، والأوقاف، والمعارف، والشئون الاجتماعية... وغيرها[٢].

واعتباراًمن عام ١٩٦٠تحول هذا المجلس، وبأمر من الحاكم، إلى مجلس الإنشاء والتنمية الاقتصادية، حيث تمت إضافة التنمية الاقتصادية إلى المسمى القديم وذلك رغبة من الحاكم في مواكبة التطورات التي حدثت في بداية الستينيات، وعلى رأسها استعداد الكويت لمرحلة الاستقلال، حيث حصلت الكويت على استقلالها في١٩٦١/٦/١٩، وقد استشعر الحاكم ضرورة تحقيق التنمية في الكويت، وضرورة مساهمة هذا المجلس فيها، والانتقال بدوره إلى مهام أوسع وأشمل في بداية الستينيات وصولاً إلى تحقيق التنمية الشاملة في الكويتفي جميع النواحي الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية أيضاًفي ظل تلك الدخول البترولية العالية التي من الله بها على الكويت، ومحاولة الحاكم إشراك شعبه في هذه الثروة، وتخليصه من الظروف الاقتصادية الصعبة التي مر بها اعتباراً من منتصف ثلاثينيات القرن العشرين. وقد اطلعت شخصياً على

محاضر مجلس الإنشاء، واستفدت منها، فشكلت العمود الفقري للمادة التي استفدت منها في كتابة هذا البحث، باعتبارها وثائق أصلية وغير منشورة، يمكن الاعتماد عليها في كتابة بحث علمي متخصص، كما تجدر الإشارة إلى أنه قد تركز اهتمامي في هذه الدراسة على دور المجلس في التعليم والإسكان ومواضيع أخرى، والتركيز عليها بدلا من تسطيح المعلومات، ولتكون مركزة على جوانب محددة من الموضوعات التي تعرض لها هذا المجلس.

أولا: في مجال التعليم

قبل فترة الخمسينات كان التعليم محل اهتمام المجتمع الكويتي قاطبة حكاماً ومحكومين إلا ان منشآت التعليم ومتطلباته قد نالت حقها من التطور وذلك لصعوبة الأحوال الاقتصادية وضعف الدخل آنذاك، حيث اعتمد السكان في تعليم أبنائهم على المساجد والكتاتيب ثم ظهرت بعض المدارس التي ساهم السكان في ظهورها، كالمدرسة المباركية عام ١٩١١، ثم الجمعية الخيرية التي خصصت جزءاً من نشاطها للتعليم والمدرسة الأحمدية عام ١٩٢١، وبعض الأندية والمكتبات، وتوالى ظهور المدارس ذات الإمكانيات البسيطة، إلا أنه وبحلول الخمسينات وظهور مجلس الإنشاء وارتفاع الدخول في الكويت، فقد نال التعليم الاهتمام الأكبر عند أصحاب القرار، ولهذا فقد أولت الحكومة الكويتية التعليم – بجميع مراحله – اهتماماً بالغاً، إيماناً منها بضرورة تعليم الشباب من الجنسين، وذلك لكي يتمكنوا من تسلم المسئولية بالبلاد، فكان لابد من إعدادهم عقلياً وجسمياً. ومن أجل ذلك فإنه لابد من إنشاء، وتطوير، ودعم مؤسسات التعليم المختلفة كالمدارس، والمعاهد، ودور العلم الأخرى[٣]، وكان من المشاريع المهمة التي نفذها مجلس الإنشاء ثانوية الشويخ للبنين، والتي بدأ العمل بها في عام ١٩٥٥، حيث تولت إحدى شركات المقاولات الكبرى تنفيذ هذا المشروع، وهي شركة (كات)،وقد كانت التكلفة الماليةلإنشاء هذه المدرسة (٣١.٦٨٠.٠٠٠ روبية) واحداً وثلاثين مليوناً وستمائة ألف روبية، وقد اشتملت هذه المدرسة – بالإضافة إلى فصول الدراسة والقاعات المختلفة – على مستودع رئيسي ونادٍ

للمدرسة، وحوضٍ للسباحة، ومستشفى لتقديم الخدمات الطبية اللازمة،[٤] فضلاً عن العديد من المباني التي أعدت لإسكان الطلاب، حيث إن هذه المدرسة بعد افتتاحها في عام ١٩٥٦ كانت تطبق النظام الداخلي على الطلاب الملتحقين بالدراسة فيها.

كما بحث المجلس إنشاءمدرسة ثانوية أخرى للبنين في قرية حولي شرق العاصمة لكي تعمل جنباً إلى جنب مع ثانوية الشويخسالفة الذكر، والتي كانت المدرسة الوحيدة في الكويت للمرحلة الثانوية،ويبدو أنها واجهت ضغطا كبيراً من أعداد الطلبة الراغبين في الالتحاق بها[٥]، الأمر الذي دعا المجلس لمناقشة هذا الموضوع وبشكل جدي، وتم تخصيص الموقع النهائي لهذه المدرسة في تلك المنطقة، وأُخضع هذا الموقع لقواعد التخطيط، والإعداد النهائي، ليكون موقعاً مناسباً لهذه المدرسة، كما أُخذ بعين الاعتبار الخدمات الأخرى الخاصة بها[٦].

إنشاء المدرسة الثانوية للبنات

بدأت فكرة إنشاء مدرسة ثانوية حديثة للبنات اعتباراً من عام ١٩٥٧، حيث كلفت دائرة المعارف بتاريخ ١٩٥٧/١/٢٨، وبمراسلة موجهة من الدائرة إلى مجلس الإنشاء بشأن تخصيص قطعة أرض لبناء هذه المدرسة الثانوية، إلا أن المجلس اتخذ قراراً بتأجيل البت في هذا الموضوع لمزيد من الدراسة[٧]، ورغم ذلك فإن هذه الفكرة كانت حاضرة في أذهان أصحاب القرار،إلا أن المجلس قرر التريث في البت في هذا الموضوعبسبب الأوضاع الاجتماعية السائدة آنذاك بالنسبة للتعليم الثانوي للبنات، رغم التحاقهن بمرحلتي رياض الأطفال والابتدائية، إلا أن الوعي الاجتماعي والثقافي في الكويت كان سبباً في تجاوز هذا الأمر، ومما يدلل على ذلك أن مجلس الإنشاء أعاد بحث هذا الموضوع ثانية، وقرر الموافقة عليه، وتم اختيار موقع لهذه المدرسة في منطقة بنيد القار شرق مدينة الكويت، ومن أجل أن يدخل هذا الموضوع حيز التنفيذ فإن المجلس اتخذ قراره رقم ٣٠٦/١٦٨٤،والذي تم بموجبه تكليف ثلاثة من أعضاء المجلس هم: عبداللطيف النصف سكرتير أمير البلاد الخاص، وأحمد عبداللطيف، وفؤاد عبدالباقي بمتابعة هذا الموضوع، على أن تقوم هذه اللجنة بالاتصال بدائرة المعارف،

والاتفاق على الموقع المقترح للمدرسة، وكذلك الاستماع لرأي المختصين بالدائرة حول هذا الموضوع[٨].

وفي ١٩٥٧/٣/١٤تلقى مجلس الإنشاء مراسلة من رئيس دائرة المعارف تتعلق برأي الدائرة في هذا الموضوع، وأهميته، وموافقة الدائرة على الموقع المقترح، وبناء عليه فقد كلف مجلس الإنشاء السيد عبداللطيف النصف سكرتير الحاكم بالاتصال بسمو الحاكم؛ وذلك لاطلاعه على الأمر،والاستماع إلى رأيه حول هذا الموضوع[٩].

وفي ١٩٥٧/٤/٣ أصدر مجلس الإنشاء قراراً بتثبيت الموقع سالف الذكر كموقع لإنشاء مدرسة ثانوية للبنات[١٠]، ويبدو أن ذلك قد تم بعد موافقة الحاكم على هذا الأمر، ونظراً لحساسية موضوع تدريس البنات في هذه الفئة العمرية فإن الأمر أحيل لحاكم البلاد لاتخاذ رأي نهائي بشأنه، وهو ما تم فعلاً في نهاية الأمر.

ورغم تلك الموافقة إلا أن هذا الموضوع تم تأجيله،ومما يدلل على ذلك خلو جلسات مجلس الإنشاء من أي ذكر له حتى عام ١٩٦٠، عندما تحول مجلس الإنشاء إلى مجلس الإنشاء والتنمية الاقتصادية– كما ذكرنا – وسوف نعرض لتلك الفترة في موضعها من البحث.

واعتباراً من ١٩٦٠/١١/٧ أعيد طرح هذا الموضوع، بعدما ظهر إلى السطح ثانية عندما بحث المجلس موضوع إنشاء هذه المدرسة، حيث قام بطرح مناقصة لتنفيذ هذا المشروع، ووضعه موضع التنفيذ،إذ أصدر المجلس قراره رقم ١٥/٨٨ بإشراك جميع المقاولين المصنفين ضمن الفئة التي تملك رأسمال يقدر بعشرة ملايين روبية[١١]، بصورة استثنائية، حتى صدور قانون المناقصات المزمع إنجازه في ذلك الوقت. وقد تم اختيار ثلاث شركات لتنفيذ مشروع المدرسة؛ وهي شركة عثمان أحمد عثمان، وهي شركة مقاولات مصرية، وكذلك شركة الشايع للإنشاءات، والشركة الأحمدية؛وهما شركتان كويتيتان[١٢]. وتجدر الإشارة إلى أن المجلس أصدر قراراً مُنع بموجبه إدراج الشركات غير الكويتية في سجل المقاولين[١٣]، ويبدو أن شركة عثمان أحمد عثمان كانت تعمل تحت اسم شريك كويتي أو ما اصطلح على تسميته كفيل كويتي.

وواضح هنا من خلال تلك الأرقام حجم الاعتمادات المالية الكبيرة التي بدأت تخصص لتنفيذ المشاريع الإنشائية، والتي وصلت إلى ملايين الروبيات، ويعود ذلك إلى ارتفاع حجم الدخول البترولية من ناحية، ولفخامة تلك المشاريع، وارتفاع تكاليف إنشائها، كما يتضح لنا أيضاً أن قانون المناقصات المعمول به في فترة الخمسينيات أصبح غير قادر على مواجهة تلك التطورات، وأن هناك تعديلات قد أجريت عليه ليتناغم مع تلك الفترة.

ولتنفيذ مشروع المدرسة الثانوية للبنات في منطقة بنيد القار، فقد واجهت دائرة الأشغال العامة مصاعب في بداية دراسة المشروع، منها ارتفاع تقديرات المخصصات المالية لتنفيذه، فضلاً عن عدم توافر الخبرة لدى شركات المقاولات المحلية، حيث يتطلب مثل هذا المشروع خبرة في أعمال الخرسانة سابقة الإجهاد، ولهذا فقد فضل المجلس إشراك عدد من الشركات العالمية لتنفيذ هذا المشروع(١٤).

كما ناقش المجلس في هذه الجلسة زيادة المخصصات المالية لإجراء الإضافات والتعديلات للمدارس القائمة لتصبح أربعة ملايين روبية، وذلك حتى تتمكن تلك المؤسسات التعليمية من مواجهة الزيادة في أعداد الطلبة، وأيضاً لكي تؤدي دورها المنوط بها في تطوير التعليم، وإزالة المعوقات أمام الأبناء والقائمين عليه، وذلك لتحقيق مستوى عال من التعليم الحديث تمشياً مع تلك المرحلة(١٥).

وتابع مجلس الإنشاء تنفيذ مشروع المدرسة الثانوية للبنات بدراسة العروض المقدمة من شركات المقاولات المحلية، وقد ظهرت ملاحظات كثيرة على الموقع المخصص لإقامتها، واقترح مجلس الإنشاء على دائرة المعارف تغيير هذا الموقع لعدم صلاحيته من ناحية صغر الساحة، وكذلك المساحات المخصصة للخدمات التي يتطلبها المشروع(١٦)، وقدم اقتراحاً لموقع بديل ليُدرس من قبل دائرة المعارف، ويقع هذا الموقع المقترح في منطقة الشعب؛ وهي منطقة ساحلية تقع شرق مدينة الكويت(١٧).

وقد وافقت دائرة المعارف على الموقع المقترح بعد أن تدارست الموضوع، وشرع مجلس الإنشاء في الخطوات الأولية لتنفيذه(١٨)، ومن الخطوات التي اتخذها

المجلس الشروع في تملُّك الأراضي القريبة من الموقع، وضمها للمشروع، وكذلك السماح للشركات العالمية بالتنافس لتنفيذه شريطة أن يكون لها شريك كويتي، وأن تكون من الفئة (أ)؛ وهي الشركات التي تصنف على أنها قادرة على تنفيذ مثل تلك المشاريع[١٩].

وقد اعترض العديد من أصحاب شركات المقاولات المحليةعلى قرار مجلس الإنشاء الذي قصر الدخول في مناقصة إنشاء هذه المدرسة على الشركات العالمية، إلا أن المجلس حسم الأمر أخيراً بالإصرار على قراره السابق بضرورة أن يكون الأمر مقصوراً على الشركات العالمية، على أن يكون لها شريك كويتي، وتم نشر القرار الخاص بإنشاء المدرسة بالجريدة الرسمية (الكويت اليوم)*[١٧]، وقد تقدم العديد من الشركات بطلباته للدخول في مناقصة هذا المشروع، ونظراً للإقبال الكبير من الكثير من الشركات فإن المجلس قام بتمديد استقبال الطلبات حتى ١٩٦١/٣/١٥؛ لإتاحة الفرصة لجميع الشركات ذات الاختصاص للمشاركة في هذا المشروع[٢١].

والواقع أنني قد أسهبت في موضوع إنشاء المدرسة الثانوية للبنات وذلك لسببين: أولهما أنها أول مدرسة للبنات تُنشأ في الكويت نظراً لازدياد أعداد الطالبات الراغبات فيالالتحاق بمدرسة ثانوية للبنات.وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الأسر الكويتية قد قامت بإرسال بناتها للدراسة خارج الكويت في تلك المرحلة مما سبب الكثير من المشاكل الاجتماعية، أما السبب الثاني فهو أنني رغبت في أن أعرض لآلية تنفيذ المشاريع من قبل مجلس الإنشاء، وعلاقته بالدوائر والمجالس الأخرى كدائرة المالية من حيث الاعتمادات المالية، ومجلس المعارف وغيرها،وكذلك آلية التعامل مع الشركات سواء المحلية أو الأجنبية المختصة بتنفيذ المشاريع العمرانية، ومنها مشاريع المؤسسات التعليمية محل الحديث.

إنشاء المدرس المتوسطة والابتدائية ورياض الأطفال

نالت مراحل التعليم هذه أيضاً اهتماماً خاصاً من قِبل مجلس الإنشاء، حيث بادر إلى تحقيق أمرين؛ أولهما إجراء التوسعة اللازمة لكثير من المدارس القائمة، أو إنشاء

مدارس حديثة سواء في داخل المدينة القديمة، أو في المدن التي ظهرت حديثاً، أو حتى في القرى المنتشرة خارج الكويت كقرية حولي، والجهراء، والمنقف، والفنطاس، والسالمية ...وغيرها، ولهذا فقد كانت طلبات دائرة المعارف الخاصة بإنشاء هذه المدارس تأخذ طريقها إلى التنفيذ،وعلى سبيل المثال ما حدثفي عام ١٩٥٨ عندما طلبت هذه الدائرة من مجلس الإنشاء إنشاء مدرسة في شرقي قرية حولي[٢٢]، وكذلك إجراء توسعة لمدرسة صلاح الدين داخل العاصمة بعد تملُّك المساحات المجاورة لهذه المدرسة[٢٣]، ومن خلال الإجراءات التي كانت تتم لتلبية متطلبات دائرة المعارف من المدارس، فإن مجلس الإنشاء والدوائر المعنية كانت لا تتردد في تملُّك البيوت أو المنشآت التي كانت تمنع عملية إنشاء مدرسة، أو توسعة أخرى نظراً لأهمية هذا الأمر.

ونظراً لاهتمام الحاكم بضرورة تذليل كافة العقبات، وتوفير الإمكانيات لتطوير التعليم في الكويت، وأهمها الأراضي التييتم بناء المدارسعليها ، فقد أحاط رئيس مجلس الإنشاء الأعضاء علماً بأمر سمو الحاكم،والذي نص على أن يكون المجلس هو الجهة الوحيدة المخولة بالنظر في كافة مشاريع الإنشاء التي ترغب دوائر الحكومة في إقامتها[٢٤]، وشدد على أن تعطى الأولوية لبناء المدارس،وعلى إثر ذلك فقد أصدر المجلس قراراً يحمل رقم ٣٩٦/٢١٨٩ بتشكيل لجنة من مديري الدوائر ذات العلاقة، على أن تضم أيضاً ثلاثة أعضاء من دائرة المعارف،حيث يتم ندبهم لبحث جميع المتطلبات الإنشائية للمعارف وأهمها إنشاء مدارس جديدة[٢٥]، خصوصاًفي المناطق الجديدة التي تم إنشاؤها بعد إزالة سور الكويت عام ١٩٥٧، وأيضاً تم إنشاء مدرسة متوسطة للبنين في منطقة الدعية شرق مدينة الكويت، وأخرى في منطقة أبو حليفة جنوباً، وإنشاء روضة للأطفال في قرية حولي[٢٦].

واعتباراً من عام ١٩٦٠ شرعت الحكومة في إنشاء العديد من المدارس الابتدائية ورياض الأطفال، وتم رصد مبالغ هائلة لإنشائها[٢٧]، ففي السنة المالية ٦١/٦٠ وضمن ميزانية إقامة المشاريع خُصصت اعتمادات مالية لدائرة المعارف؛ وذلك لإنشاء خمس

عشرة مدرسة مختلفة في أنحاء الكويت[٢٨]، ثم شرع مجلس الإنشاء في إنشاء روضتي أطفال في منطقة الأحمدي جنوب الكويت[٢٩]، وحيث إن هذه المنطقة هيمنطقة إنتاج النفط من ناحية، ولكون شركة نفط الكويت تقوم بتمويل العديد من المشاريع الإسكانية والتعليمية والأمنية فيها[٣٠]، وفإن مجلس الإنشاء كان يقوم بالتنسيق مع الشركة عند إنشاء مثل تلك المشاريع، وبناءً عليه فقد كلف المجلس شركة بريطانية متخصصة في تخطيط مباني رياض الأطفال، وهي شركة (يومان وادواردس)[٣١] عن طريق رئيسمهندسي الأشغال العامة بإعداد دراسة تشتمل على تكاليف إنشاء هاتين الروضتين، وقد قدر المجلس أتعاباً لهذه الشركة بنسبة ١.٦% من إجمالي تكلفة المشروع المقترح[٣٢]. وهكذا نرى أن القائمين على التعليم في الكويت بدأوا في الاهتمام بهذه الفئة العمرية من الأطفال في تلك الفترة.

واستمراراً في التوسع في إنجاز المدارس الابتدائية ورياض الأطفال، فقد قررت الحكومة إنشاءثلاث مدارس لرياض الأطفال، وست مدارس ابتدائية أخرى، وذلك بناء على طلب دائرة المعارف[٣٣]، نظراًلتوسع مناطق السكن الجديدة في البلاد، وزيادة عدد السكان، والحاجة إلى إنشاء أعداد جديدة من هذه المدارس وخصوصاً لهاتين المرحلتين في تلك السنة، حتى أن دائرة المعارف طلبت من مجلس الإنشاء أن يتم تنفيذ هذه المشاريع التعليمية لكي تكون جاهزة للاستخدام وبدء الدراسة فيها مع بداية العام الدراسي ٦٢/٦١[٣٤]، وقد طلب المجلس من دائرة الأشغال إتمام ذلك بأقصى سرعة ممكنة على أن يكون ذلك وفقاًللقنوات المتبعة؛ أي عن طريق إدراجها في مناقصة عامة، ودعوة جميع الشركات المختصة لتنفيذها[٣٥].

ولبحث الجوانب المالية المخصصة لتنفيذ وبناء هذه المدارس، فقد عرض مدير عام الأشغال العامة على مجلس الإنشاء والتنمية الاقتصادية جوانب من ميزانية الإنشاءات المعتمدةللسنة المالية ٦٢/٦١، والتي تتعلق ببعض البنود المخصصة لإنشاء هذه المدارس[٣٦]، وبموجب كتاب منه بهذا الشأن موجه لمجلس الإنشاء بتاريخ ١٩٦١/٩/٢٩،والذي تضمن مشروعاً يقضي بإنشاء أربع رياض للأطفال، قُدرت التكلفة المالية لها ب ٣٠٠.٠٠٠ دينار كويتي (ثلاثمائة ألف دينار كويتي)[٣٧]، وكذلك إنشاء

ست مدارس ابتدائية تبلغ تكلفة إنشائها ٤٠٠.٠٠٠ دينار (أربعمائة ألف دينار كويتي)[٣٨]، وضرورة طرح مناقصة تشتمل على كافة هذه المشاريع. وتجدر الإشارة هنا إلى أن كل تلك المشاريع قد تم الاتفاق على تنفيذها ما بين الدوائر ذات الاختصاص وهي المعارف، والأشغال، والمالية والاقتصاد، حيث تقوم الأخيرة باعتماد المبالغ المالية المخصصة لها.

وواضح هنا من خلال الأرقام الدالة على المبالغ المخصصة لتنفيذ المشاريع الخاصة بالتعليم، وخصوصاً بعد حصول الكويت على استقلالها، أنها تعتبر مبالغ ضخمة في ذلك الوقت إيماناً من الحكومة بضرورة مواجهة متطلبات التعليم من ناحية، وكذلك نظراً لأهمية التعليم وإعداد الثروة البشرية المتسلحة بالعلم والمعرفة، كذلك فإنه قد تم حساب تكاليف إنشاء هذه المدارس بالدينار الكويتي بدلاً من الروبية الهندية، نظراً لصدور العملة الكويتية بعد إنشاء مجلس النقد الكويتي عام ١٩٦١.

إنشاء المتحف الوطني

لقد حظيت مسألة إنشاء متحف وطني في الكويت باهتمام خاص من الحكومة الكويتية نظراً لأهمية وجود هذا الصرح الوطني الثقافي الذي يجمع ويحفظ تراث وتاريخ المجتمع من ناحية، وكذلك لأهمية دوره العلمي من ناحية أخرى، وقد كان التنسيق بين مجلس الإنشاء ومعارف الكويت مستمراًلتنفيذ هذا المشروع، فضلاً عن تكليف المجلس لدائرة الأشغال بدراسته من كافة الجوانب، وعليه فقد قامت هذه الدائرة ببحث المشروع، وإخطار المجلس بنتائج دراستها[٣٩]، حيث طلبت وبمراسلة منها بهذا الشأن معرفة التقديرات المالية المخصصة لتنفيذه، وعلى إثر ذلك فقد خاطب المجلس دائرة المعارف لتقديم تصورها حول التكلفة المالية المتوقعة له ليتسنى للمجلس إدراجه ضمن ميزانية الإنشاءات للسنة المالية ٦٢/٦١[٤٠].

واستمراراً في بحث موضوع إنشاء المتحف،فقد استمر التنسيق ما بين دائرة المعارف ودائرة الأشغال لتنفيذه، حيث تلقى المجلس رسالة من مدير عام المعارف بتاريخ ١٩٦١/٣/٢٥ تتضمن تقديرات تكاليف إنشاء هذا المتحف، وعليه فقد اتخذ

مجلس الإنشاء والتنمية الاقتصادية قراره رقم ٢٨/١٧٢ ، والذي يقضي بضرورة التنسيق ما بين دائرة المعارف ودائرة الأشغال[٤١] بعد أن تم اختيار الجهة الاستشارية التي سوف تقوم بتصميم هذا المشروع، حيث وقع الاختيار على مصمم يدعى (ميشيل أكوشار)، وضرورة إطلاع الجهتين على تصميم وتخطيط هذا المشروعالمقدم من المصمم سالف الذكر[٤٢]، واشترط المجلس ألا تتعدى تكاليف هذا المشروع (مليون دينار كويتي)، ثم يتم عرض النتائج النهائية للمحادثات التي تمت بين الجهات الثلاث[٤٣].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا المبلغ المخصص لإنشاء المتحف (مليون دينار كويتي) يعتبر في ذلك الوقت مبلغاً ضخماً نظراً لبساطة المباني ومحتوياتها، فضلاً عن رخص الأيدي العاملة والمواد المستخدمة في البناء وغيرها من المتطلبات. ويبدو أن الحكومة كانت تتجه إلى إنشاء متحف وطني ضخم يضم التراث الكويتي والإنساني والعالمي.

ثم قام المجلس بإحالة جميع الوثائق الخاصة بالمشروع إلى دائرة الفتوى والتشريع للوقوف على رأيها بخصوص أهم المواصفات الواجب توافرها في إنشاء مثل هذا المتحف، ومدى التزام الكويت بالمتطلبات والشروط العالمية بهذا الشأن[٤٤].

ورغبة من المجلس في الإسراع بإنشاء هذا المشروع، فقد طلب رئيس مهندسي الأشغال متابعة آخر المستجدات حولهخصوصاً بعد أن أحيل إلى إدارة الفتوى والتشريع لإبداء الرأي بشأنه[٤٥]. وعلى إثر ذلك فقد أجابرئيسمهندسي الأشغال المجلس بمراسلة منه بتاريخ١٩٦١/١١/١٥، والتي اشتملت على إعداد دائرة الأشغال مسودة اتفاقية مع الخبير المكلف بتصميم المشروع وهو السيد (ميشيل اكوشار)[٤٦]– كما ذكرنا – وذلك لطمأنه المجلس على ما تم بخصوص هذا المشروع، ورغم أن محاضر المجلس لم تذكر ما تم بشأنه إلا أنه يمكن اعتبار المشروع قد اتخذ طريقه نحو التنفيذ بعد إعداد مسودة الاتفاقية سالفة الذكر.

إنشاء المدرسة البحرية

برزت فكرة إنشاء المدرسة البحرية منذ عام ١٩٥٧، عندما طلبت دائرة المعارف من مجلس الإنشاء تخصيص قطعة أرض قريبة من المدرسة الثانوية للبنين في منطقة الشويخ الساحلية؛ وذلك لإنشاء مدرسة بحرية متخصصة[٤٧] لإلحاق عدد من الشباب الكويتي بهذا النوع من التعليم، إلا أن الموضوع لم يبحث في حينه،وتم تأجيله حتى عام ١٩٦١ عندما أعيد بحثه في المجلس[٤٨]. وفي حقيقة الأمر فإن الكويت ونظراً لارتباطها بالبحر منذ نشأتها حيث مارس سكانها النشاط البحري بكل صنوفه باعتباره أهم مصدر للحياة، وهكذا فقد صبغت البيئة البحرية السكان بصبغتها، ورغم ظهور عوائد النفط المرتفعة، وخصوصاً في الفترة التاريخية لهذا البحث، إلا أن البحر كان ولازال يمثل مصدراً مهماً من مصادر المعيشة للسكان، فضلاً عن أن الكويت قامت بإقامة مشاريع كبيرة تعتمد على البحر، وأهمها صناعة السفن، وتطوير نشاط صيد الأسماك، والصناعات البحرية الأخرى، فضلاً عن ظهور الكثير من المحاولات لإيجاد تخصصات علمية بحرية، وإنشاء مؤسسات تعنى بتخريج دفعات من الشباب الكويتي في تلك التخصصات، وعليه فإن دائرة المعارف طلبت من المجلس دراسة مشروع إنشاء المدرسة البحرية، على أن يكون موقع هذه المدرسة قريباً من البحر[٤٩]، فضلاً عن قربه من الميناء التجاري في الكويت في منطقة الشويخبالقرب من العاصمة،إلا أن أمر إيجاد موقع لهذه المدرسة وفي تلك المنطقة قد واجه صعوبات في بداية الأمر نظراً لندرة المساحات المحيطة بميناء الكويت؛وذلك لاستغلالها في مشاريع ذات صلة بنشاط الميناء، فضلاً عن أن الحكومة كانت تخطط في ذلك الوقت لإنشاء ميناء حر جنباً إلى جنب مع ميناء الكويت التجاري سالف الذكر[٥٠]، ولم يتضح لنا من خلال محاضر المجلس ما آل إليه هذا المشروع في ذلك الوقت، إلا أن الحكومة الكويتية فيما بعد فضلت أن تقوم بإيفاد أبنائها إلى الخارج لدراسة التخصصات البحرية وخصوصاً في جمهورية مصر العربية.

إنشاء دار للمعلمين والمعاهد الخاصة

ومن المشاريع التي قام مجلس الإنشاء بدراستها وتنفيذها مشروع دار للمعلمين والمعلمات والمعاهد الخاصة، حيث تم تخصيص موقع بمساحة ٩٠٠٠م٢ في منطقة العديلية قريباً من العاصمة، وإخضاعه للتنظيم والتخطيط من قبل دائرة الأشغال العامة[٥١]، وقد كانت الكويت في الماضي تقوم بإرسال أبنائها للدراسة خارج الكويت بعد الحصول على الثانوية العامة أو ما دونها للالتحاق بمعاهد تخريج المعلمين والمعلمات، ونظراً لتطور الأوضاع في الكويت في تلك الفترة، ورغبة منها في إقامة دار للمعلمين والمعلمات لتخريج أعداد منهم للمشاركة مع ما استقدمته الكويت آنذاك من معلمين في مختلف التخصصات من البلاد العربية وغيرها نظراً لارتفاع أعداد الطلبة والطالبات، وكذلك لازدياد أعداد المدارس لكلا الجنسين، وتأسيساً على هذا، وبناءً على طلب دائرة المعارف فقد بحث مجلس الإنشاء إقامة دار للمعلمين وأخرى للمعلمات، وإحالة هذا الموضوع لدائرة الأشغال لاختيار أفضل البيوت الاستشارية لتخطيط هذين المشروعين، وعرض الأمر على مجلس الإنشاء[٥٢].

واستمراراً للجهود الحثيثة المبذولة لتطوير وإنشاء مباني ومؤسسات التعليم في الكويت، فقدأولت الحكومة موضوع تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة من المكفوفين، والصم، والبكم، والمصابين بالتخلف العقلي، وغيرهم من الجنسين اهتمامها؛ إذ طلبت من مجلس الإنشاء إنشاء مجمع سمي بمجمع المعاهد الخاصة[٥٣]، وقد تدارس المجلس الموضوع من كافة جوانبه، وقرر الإيعاز لدائرة الأشغال العامة بموجب قراره رقم ٣١/١٩٧ بضرورة إجراء التنسيق فيما بينهما وبين دائرة المعارف وذلك للاتفاق على بحث متطلبات إنشاء هذا المجمع، وكذلك اختيار أحد البيوت الاستشارية لتصميم هذا المشروع ، ومن ثم تنفيذه على وجه السرعة[٥٤].

ومن أجل تنفيذ هذا المشروع التعليمي والإنساني في نفس الوقت فقد قامت دائرة الأشغال العامة بدعوة العديد من المهندسين الاستشاريين؛وذلك لتقديم عروضهم الخاصة بتصميم مجمع المعاهد الخاصة، وقدرت لهؤلاء الأتعاب المقررة مقابل تقديم التصاميم الخاصة بالمشروع[٥٥]، وقد رشح مدير عام الأشغال العامة أحد البيوت الاستشارية لهذا المشروع بكتابه المحال إلى مجلس الإنشاء في ١٩٦١/١٢/١٩

وهو(بارتليت جراي) لتولي تصميم هذا المشروع، على أن يتم تخفيض قيمة الأتعاب المقدمة من هذه الشركة ليتم الاتفاق معها لتصميم هذا المشروع تمهيداً لإنجازه[٥٦].

ومن أجل تيسير الجوانب الإدارية والمالية، والابتعاد عن المركزية في تنفيذ المشاريع الإنشائية اعتباراً من السنة المالية ٦١/٦٠، فقدسمحت الحكومة لبعض الدوائر بتنفيذ بعض مشاريع الإنشائية فيها، ومن أمثلة ذلك ما قامت به دائرة المعارف من بناء المدرسة الثانوية للبنين في منطقة كيفان في عام ١٩٦٠[٥٧]، ثم تقدمت الدائرة في السنة المالية ٦٢/٦١ بإنشاء ملاعب رياضية لهذه المدرسة، والتي لم يكن قد تم إنشاؤها في ذلك العام، وقد تدارس مجلس الإنشاء هذا الأمر، واطلع على كتاب دائرة المالية والاقتصاد المتعلق بالملاعب الرياضية في هذه المدرسة، وكذلك رأي دائرة الأشغال العامة، ووافق أخيراً على السماح لدائرة المعارف بإنشاء هذه الملاعب ضمن نطاق المدرسة، وخصص لهذا المشروع مبلغ ٤٠.٠٠٠ دينار (أربعين ألف دينار كويتي) باعتبار أن مشروع المدرسة الثانوية أصلا هو من المشاريع التي نفذتها دائرة المعارف خلال العام ٦١/٦٠، ولابد من إشرافها على تكملة هذا المشروع بإنشاء هذه الملاعب الرياضية نظراً لأهميتها[٥٨]، حيث تحرص دائرة المعارف ووزارة الشئون الاجتماعية وغيرها من الجهات ذات العلاقة على تطبيق المبدأ القائل العقل السليم في الجسم السليم؛وذلك لأهمية النشاط الرياضي وانعكاسه على صحة الأبناء وعلى بناء عقولهم وقدراتهم من جميع النواحي.

كذلك فقد كان من الأمور التي يمكن ملاحظتها، والتي تصب في مصلحة دائرة المعارف لكي تتمكن من أداء دورها على أكمل وجه، هو ذلك التنسيق ما بين مجلس الإنشاء ودائرة الأشغال ودائرة البلدية مع دائرة المعارف لتنفيذ تملك الأراضي والمباني القريبة من المدارس؛ وذلك لإجراء التوسعة اللازمة في مبانيها لمواجهة الأعداد المتزايدة من الطلبة والطالبات،فعلى سبيل المثال طلب مفتش عام دائرة الأشغال العامة من الجهات المعنية ضرورة تملك المساكن القريبة من مدرسة صلاح الدين وسط العاصمة؛ وذلك من أجل إجراء التوسعة اللازمة لها، وكان ذلك بناءً على طلب دائرة المعارف[٥٩]، كما أن مجلس الإنشاء كان يوفر لدائرة المعارف ما تحتاجه من أراضٍ

لإقامة الخدمات المساندة كالمخازن والورش وغيرها، كما حدث أن خصص المجلس للدائرةقطعتي أرض لإقامة مخازن وورش تابعة للدائرة في عام ١٩٥٦[٦٠].

مبنى المعارف الجديد

تمشياًمع التطورات التي شهدتها الكويت في الخمسينيات، ونظراً لأهمية التعليم وضرورة إيجاد مبنى حديث لدائرة المعارف يسهم في تطوير عمل الدائرة، وتسهيل مهامها، فإن مجلس الإنشاء أعلن عن مناقصة لتصميم مبنى دائرة المعارف الجديد، وكذلك إتمام الاحتياجات اللازمة لهذا المبنى بما يتناسب والظروف السائدة[٦١].

وفي يوليو من عام ١٩٥٨ناقش مجلس الإنشاء هذا الموضوع بعناية، بل وأعطاه الأولوية ضمن المشاريع المهمة في ذلك الوقت، وقد اقترح المجلس أن تقوم دائرة المعارف بمباشرة تخطيط وإنشاء هذا المبنى عن طريقها خلال سنة من تاريخه[٦٢]، ثم كلف إدارة المالية والاقتصاد بمتابعة هذا الأمر، ورفعه إلى سمو الحاكم الذي أمر بضرورة بناء مبنى جديد لدائرة المعارف، على أن يكون ذلك تحت إشراف دائرة الأشغال العامة[٦٣]، وكان ذلك نابعاً من اهتمامه بهذه الدائرة نظراً لأهمية الدور الذي تقوم به كما أسلفنا، بل وأعطيت دائرة المعارف الضوء الأخضر للاتفاق على اختيار أحد البيوت الاستشارية لوضع التصاميم الخاصة بالمشروع، وكذلك خرائط البناء في مدة أقصاها ستة أشهر، وبإمكانها بعد انتهاء هذه الإجراءات مباشرة عملية البناء[٦٤].

وتجدر الإشارة إلى أن دائرة المعارف كانت تزود مجلس الإنشاء باحتياجاتها من المباني الخاصة بإقامة المؤسسات التعليمية في البلاد كالمدارس والمعاهد وغيرها وفق خطة زمنية محددة حددت بخمس سنوات (أي خطة المعارف الخمسية)[٦٥]، وتأكيداً لذلك فقد خاطبت الدائرة مجلس الإنشاء بخطتها الخمسية في السنوات ما بين ٦٠حتى٦٥ وذلك في ١٩٦١/٥/٢ لكي يطلع عليها المجلس، وقد أرفقت معها جدولاً يبين تلك الاحتياجات[٦٦]، حيث وضعت هذه الخطة بعين الاعتبار زيادة عدد السكان، واتساع مناطق الكويت،وما يترتب علي ذلكمن احتياجات الدائرة من تلك المشاريع، وأهمها عدد المدارس المقترح إنشاؤها في المستقبل.

كما أن مسألة صيانة مباني المعارف كانت محل اهتمام مجلس الإنشاء، وكان المجلس يكلف الدائرة بإنجازها، فعلى سبيل المثال قامت دائرة المعارف في عام ١٩٥٥بإجراء صيانة وإصلاح بعض المباني أو تسويرها، أو إقامة أدوار عليا عليها، وذلك لنحو إحدى وثلاثين مدرسة مختلفة[٦٧]، فضلاً عن تعبيد الشوارع المطلة عليها.

ثانيا: المشاريع الإسكانية

كما هو معروف فإن سكان الكويت، ومنذ أن أسسوا الكيان الكويتي، واستقروا على هذه الأرض شرعوا في بناء المدينة القديمة، فشمل البناء المساجد، والمحلات، وغيرها من متطلبات العيش الأساسية في ذلك الوقت، حيث لم تكن الأحوال والإمكانات المادية والاقتصادية تمكن السكان من بناء بيوت حديثة، واستمر الحال على هذا المنوالحتى منتصف الأربعينيات،فكان السكان هم من يقومون ببناء البيوت بأنفسهم،وإعداد مواد البناء التي كانت تتكون من الطين، والحجر، والأخشاب، إلا أنه مع بداية خمسينيات القرن العشرين – وهي الفترة المحددة للبحث – بدأأصحاب الشأن والجهات المعنية بالشروع في الاهتمام بضرورة إسكان المواطنين الكويتيين في مساكن حديثة،تتوافر فيها كافة سبل العيش الرغيد، بعد سنوات من الشظف وصعوبة الحياة، فبدأت عملية تحول كبرى، شملت الجانب الإسكاني بشكل كامل، وتركزت على أمرين: أولهما قيام الحكومة بتثمين المساكن الطينية السابقة بمبالغ كبيرة، واستبدالها ببيوت حديثة تقوم الدولة ببنائها،وقد شمل هذا الإجراء فئة ذوي الدخل المحدود من المواطنين، وثانيهما إعطاء البعض قطعاً من الأراضي ومنحهم قروضاً لبنائها، وقد كُلف مجلس الإنشاء بإتمام هذا الأمر كما سنرى في الصفحات اللاحقة.

وتجدر الإشارة إلى أن حدثاً مهماً جرى في الكويت في عام ١٩٥٤ جعل الدولة تفكر ملياً في سرعة توفير السكن المناسب للمواطنين؛ وهو هطول كميات ضخمة من الأمطار عليها في ذلك الوقت أدى إلى هدم العديد من البيوت بسبب غزارة الأمطار حتى أن تلك السنة سميت بالهدامة الثانية، حيث إن الكويت كانت قد شهدت حدثاً مماثلاً في الماضي.

واعتباراً من عام ١٩٥٥شرعت الجهات المعنية، وعلى رأسها مجلس الإنشاء، في حل المشكلة الإسكانية في الكويت آنذاك، فبدأت أولاً بالاهتمام بإسكان ذوي الدخل المحدود[٦٨]، فأقرت نظاماً محدداً لتوزيع المساكن الحكومية، بالتعاون مع دائرة الشئون الاجتماعية والعمل، حيث طُلب منها إعداد جداول تبين تكاليف معيشة الفرد في الكويت بُغية تحديد الدخل الشهري لهذه الفئة تمهيداً لوضع القواعد والنظم واللوائح التي تمكن من توفير السكن لها[٦٩]، وكان ذلك النظام يعدل من حين لآخرحسب المستجدات، أو بناء على طلب دائرة الشئون الاجتماعية والعمل لتتحقق الفائدة المرجوة منه [٧٠].

وقد قامت دائرة الشئون الاجتماعية بإجراء دراسة حول تكاليف المعيشة للفرد في الكويت، حيث بلغت بالنسبة للفـرد الأعزب ٢٨٨.١١.٠٠ روبية (مائتان وثمانية وعشرون روبية وأحد عشر آنة)*[٧١]، وللمتزوجين دون أبناء ٣٤٣ روبية (ثلاثمائة وثلاثة وأربعون روبية)[٧٢]، ولمن لديهم أقل من ثلاثة أبناء ٤٠٠ روبية (أربعمائة روبية)[٧٣]، أما المتزوجون ممن لديهم ثلاثة أبناء فما فوق فبلغت ٤٥٧.٠٦٠(أربعمائة وسبعة وخمسون روبية وست آنات)[٧٤]، لكن المجلس اعترض على هذه الدراسة طالباً إعداد جدول آخر يبين الحد الأدنى لتكاليف المعيشةعلى أساس ما يساوي التكاليف في بلدان الشرق الأوسط[٧٥].

وواضح هنا، ومن خلال ما أبداه مجلس الإنشاء من اعتراض على هذه الأرقام، أن دائرة الشئون الاجتماعية ربما بالغت في تقدير تكاليف المعيشة لأنواع الأسر التي ورد ذكرها في تلك الأرقام، فها هو يقارن نمط العيش بالكويت بنمط العيش في بلدان الشرق الأوسط، ولا أدري ماذا يقصد ببلدان الشرق الأوسط، هل هي البلاد العربية أم جميع البلدان؟ كما أنه يمكن استنتاج أمر آخرألا وهو أنه لا وجود لأي مظاهر لغلاء المعيشة في الكويت في ذلك الوقت.

ورغبة من المجلس في توفير أكبر عدد ممكن من بيوت ذوي الدخل المحدود، فقد طلب نشر إعلان في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) بهذا الشأن حتى

يتمكن الكويتيون من الاتصال بالشركات الأجنبية التي كانت تقوم بتصميم مثل هذه البيوت ثم بنائها بتكاليف أقل، حيث إن هذا الإعلان سيخلق نوعاً من المنافسة ما بين هذه الشركات، الأمر الذي سوف ينعكس إيجاباً على الأسعار،والتي سوف تكون في صالح المواطنين[٧٦]. ويبدو أنه لا وجود لشركات محلية تقوم ببناء البيوت الحديثة في ذلك الوقت، كما جاء في صيغة الإعلان التي طلبها مجلس الإنشاء، وهو أمر مقبول إذ لا عهد للكويت في تلك الفترة بنظم البناء الحديثة، أو الخبرة اللازمة لبناء بيوت ذات طُرُز حديثة.

وكان مجلس الإنشاء يشرف على توزيع قطع الأراضي على المواطنين، ويتخذ القرارات المناسبة التي تتناسب والأحوال المادية والمعيشية للمواطنين، ومن هذه القرارات قراره رقم ٢٠٣/١٠٠٨[٧٧] والذي ينص على أن المواطن الكويتي غير المقتدر مادياً، والذي يطلب تثمين منزله الواقع ضمن مخطط التنظيم يُعطى قطعة أرض ومهلة للبناء مدتها سنة كاملة،مع بقائه في منزله القديم، وإخلائه بعد إتمام البناء، أما المواطن ميسور الحال فإن المجلس أوقف تثمين منزله مع إعطائه قطعة أرض، وعدم جواز استخدامه للمنزل المثمن[٧٨]. وتأكيداً على ذلك فقد شرع مجلس الإنشاء في البدء في بناء البيوت لوضع تلك الأفكار موضع التنفيذ؛ ففي مراسلة من رئيس دائرة الأشغال العامة إلى مجلس الإنشاء تبين أن الدائرة بصدد بناء ١٥٠ بيتاً في منطقة (م)[٧٩]* الأمر الذي استحسنه المجلس خصوصاً أنه في تلك الفترة كان يعالج أوضاع منكوبي الأمطار التي هطلت على الكويت،كما أشرنا، الأمر الذي جعل بعضهم يسكن في بعض بيوت ذوي الدخل المحدود في منطقة الشامية دون موافقة أصحابها مما أثار بعض المشاكل، وهو ما أدى إلى تشكيل لجنة من خمسة أشخاص لبحث هذه المشكلة، وإيجاد حلول سريعة لها[٨٠] تجنباً لحدوثمشاكل بين أصحاب هذه البيوت والمتضررين ، فضلاً عن إيجاد مأوى مناسب للمتضررين.

وقد بذل مجلس الإنشاء في تلك الفترة جهوداً كبيرة لتوفير السكن المناسب للمواطنين، وتخصيص المبالغ المالية اللازمة لهذا الأمر، وعليه فقد ناقش المجلس موضوع بناء ٥٠٠ بيت لذوي الدخل المحدود بقيمة إجمالية بلغت ٣١.٥٠٠.٠٠٠

روبية (واحداً وثلاثين مليوناً وخمسمائة ألف روبية)[٨١]،وقد غطى هذا المبلغ الميزانية اللازمة للإنشاءات في السنة المالية ١٩٦١/٦٠[٨٢]، وبالنظر إلى هذا الاعتماد المالي لإنشاء تلك البيوت، فإنه يلاحظ ضخامة حجم الأموال المخصصة لبناء المساكن، وكذلك تكلفة إنشائها، حيث أخُذ بالحسبان تطوير نوعية هذه البيوت، والمواد المستخدمةفي بنائها، وكان ذلك مع بداية ستينيات القرن الماضي، والتي شهدت فيما بعد تطورات كبرى على كافة الأصعدة ومنها الخدمات الاجتماعية، ولعل أهمها قضية إسكان المواطنين، واستبدال بيوتهم القديمة ببيوت حديثة.

وبناءً على توصية من الحاكم بشأن كيفية استرداد أثمان بيوت ذوي الدخل المحدود بعد إتمام بنائها ومنحها لهم، فقد تقرر تحصيل أثمانها على مدد طويلة تصل إلى ٢٥ سنة[٨٣]. وقد لاحظت دائرة أملاك الحكومة أن ذلك سيحدث ضرراً اقتصادياً بهذه الفئة، وقد تدارست الإدارة هذا الأمر من كافة جوانبه، وبخاصة فيما يتصل بتكاليف المعيشة في الكويت، وقد تم ذلك بالتنسيق مع دائرة الشئون الاجتماعية، حيث إن الحكومة كانت قد توقعت ارتفاعاً في تكاليف معيشة المواطن الكويتي، وبدأت تستشعر التغيرات التي سوف تحدث مستقبلاً[٨٤]. وقد أشار تقرير لمدير دائرة أملاك الحكومة إلى أن شحاً متوقعاً في الأراضي المعدة لإقامة بيوت لهذه الفئة في عام ١٩٥٩؛ نظراً لازدياد طلبات الحصول على هذه البيوت من قبل المواطنين[٨٥]، حيث كانت الجهود تنصب – كما أشرنا – على تسهيل إجراءات ومدة حصولهم على هذا النوع من البيوت، وكانت الجهات الرسمية المعنية بهذا الأمر تحيط سمو الحاكم بآخر التطورات التي تحدث في هذا الشأن؛ وذلك للاسترشاد برأي سموه كما أشار التقرير[٨٦].

ولإيجاد حل لهذه المشكلة التي بدأت تطل برأسها، خاطب مدير أملاك الحكومة أمين سر مجلس الإنشاء حول هذا الموضوع مقترحاً عدة اقتراحات؛ أهمها تخصيص ألف قطعة أرض بمساحة ٥٠٠م٢، ومنح من تخصص لهم هذه الأرض قروضاً ليقوموا ببناء منازل عليها[٨٧]، وقد بين مدير الأملاك أن هذه الطريقة يمكن أن تحقق الكثير من المميزات، منها منح الحرية للمواطنين في عملية البناء، وكذلك إمكانية التوسع في عملية البناء على طريقتهم الخاصة، إذارغبوا في ذلك، فضلاً عن ضمان حق الحكومة في هذه

البيوت[٨٨]، وهنا تكون الحكومة قد جمعت بين أمرين هما: تخصيص مساكن للمواطنين بمساحات معقولة، وكذلك استرداد أثمان هذه المنازل على شكل قروض ميسرة دون فوائد تذكر، وعلى مدد طويلة الأجل، ومن ثم يتم تملكهملهذه البيوت بعد انتهاء فترة السداد لتصبح ملكاً خالصاً لهم.

مشاريع التنظيم داخل مدينة الكويت

كان مجلس الإنشاء يقوم أيضاً بأعمال التنظيم والإسكان داخل المدينة، ومن قراءة لتقرير مرسل من مفتش عام الأشغال العامة إلى المجلس بتاريخ ١٩٥٨/٦/٨، يتضمن مشروع تنظيم مثلث منطقة الشعب[٨٩]،نجد أن التقرير اشتمل على العناصر الأساسية لمنطقة سكن كاملة،ولقطع الأراضي، وبمساحات مختلفة، وكذلك مركز تجاري، ومنطقة صناعية صغيرة، ومدارس، ورياض أطفال،وحدائق عامة وملاعب، وحيث إن المنطقة يقع جزء منها على الطريق الساحلي فقد اشتمل التقرير على تنظيم الجزء الملاصق لهذه المنطقة[٩٠]، ومما يلفت النظر هنا أن هذا التقرير يطلب من المجلس الموافقة على أن تكون مباني السكن على الطراز الأوروبي مما يدل على أن الكويت في ذلك الوقت كانت تأخذ بأسباب التطور والتحديث في مرافق الحياة فيها[٩١].

أيضاً استمر المجلس في تنفيذ الكثير من المشروعات داخل مدينة الكويت،حيث وافق على التنظيم المقترح والمقدم من نائب مفتش عام الأشغال العامة لمنطقة القبلة، والتي تقع داخل مدينة الكويت،واعتبر هذا المقترح ضمن خطة لتنفيذ مشروع متكامل لتنظيم مدينة الكويت القديمة وتحديثها[٩٢]، خاصة بعد أن قررت الحكومة إزالة السور الطيني الذي كان يحيط بمدينة الكويت القديمة وذلك في عام ١٩٥٧ لتتمكن الحكومة من التحرك بحرية في طريق انجازها المشاريع العمرانية داخل العاصمة وعرض نائب المفتش العام المخطط المقترح لهذه المنطقة مستخدماً الألوان لتحديد المنشآت المقررة، وقد تضمن هذا المخطط الشوارع المزمع شقها،وكذلك المدارس والمساجد والحدائق ومواقف السيارات، وأيضاُ مواقع الخدمات الكهربائية، مع

بيان حدود المشروع والذي يقع ما بين شارع السيف (بالقرب من البحر) وشارع الهلالي[٩٤].

ثم بحث مجلس الإنشاء مشروع تنظيم منطقة الخالدية، وهي خارج مدينة الكويت القديمة، وذلك ضمن خطة لتطوير المناطق الخارجية، حيث وافق المجلس على ذلك المخطط المقترح، والذي تضمن إعداد قطع من الأراضي بمساحات مختلفة تراوحت ما بين ١٠٠٠م^{٢} و٧٥٠م^{٢} و٥٠٠م^{٢}[٩٥]، وكذلك تخصيص قطع أخرى من الأراضي لإسكان ذوي الدخل المحدود وعددها (٢٨٠) قطعة بمساحة ٤٠٠م^{٢}، كما اشتمل المخطط على مركز تجاري، ومبانٍ عامة، ومدارس، ورياض للأطفال، وحدائق عامة، وملاعب، وساحات للعب الأطفال[٩٦]، كذلك أوصى نائب المفتش العام لدائرة الأشغال بأن يكون بناء المساكن على الطراز الغربي، سواء قطع الأراضي الكبيرة أو ما خصص لذوي الدخل المحدود[٩٧].

كما ناقش المجلس المخطط المقترح لتنظيم الجانب الشرقي من مدينة الكويت، والذي حدد المواقع المختلفة لإقامة الشوارع، والمدارس، والمساجد، والحدائق، ومواقف السيارات، فضلاً عن خدمات الكهرباء والمياه وغيرها من الخدمات[٩٨]، والتي كان يتم توفيرها لتنظيم المدينة القديمة وتحديثها وفقاً للمعطيات والتطورات التي حدثت في نهاية خمسينيات القرن الماضي.

نموذج لتنظيم مدينة سكنية

وكانت مشاريع تنظيم المناطق في الكويت تتم وفق رؤية تأخذ في الحسبان ذلك التطور في كافة نواحي الحياة، فعلى سبيل المثال ناقش مجلس الإنشاء مشروع تنظيم منطقة مثلث منطقة الشعب السكنية، وقد اهتم المجلس بهذا المشروع كغيره منالمشاريع مشيراً إلى ضرورة احتواء هذا المخطط على العناصر الضرورية كمنطقة سكنية[٩٩]؛ فقد أمر المجلس بأن تخصص فيه المساحات الكافية لإنشاء بيوت سكنية بمساحة ٥٠٠م^{٢}، وبيوت لذوي الدخل المحدود بمساحة ٤٠٠م^{٢}، ومركز خدمات لأعمال التجارة، والمباني العامة، ومحلات لإقامة ورش صغيرة، فضلاً عن إنشاء مدارس

ورياض للأطفال وحدائق عامة،وملاعب عامة، وساحات للعب الأطفال[١٠٠]، وأوصي المجلس بأن يكون طراز البناء على النمط الأوروبي، وكذلك تملك كافة المباني القديمة فيها؛ لإتاحة الفرصة لإقامة هذه المنطقة الحديثة[١٠١]. ومما يلفت النظر في هذا الموضوع هو أن يطلب مجلس الإنشاء من أقسام التنظيم والتخطيط والمساحة إعداد مخططات الشوارع وقطع الأراضي المختلفة لبناء البيوت في مدة لا تزيد عن خمسة أسابيع من تاريخ إقرار هذا الموضوع من قبل مجلس الإنشاء[١٠٢]، مما يدل على صدق وإصرار الحكومة آنذاك على سرعة تحديث البلاد، وتقديم الخدمات للمواطنين. ومن أجل تنفيذ المشروع كما جاء في مقترح مفتش عام دائرة الأشغال، فقد وافق المجلس على كل هذه المقترحات لتخطيط وتنظيم ومن ثم إنشاء هذه المدينة[١٠٣].

تنظيم المدن والقرى الخارجية

١- تنظيم مدينة الأحمدي

تحتل المنطقة الجنوبية من الكويت وضعاً خاصاً باعتبارها منطقة الإنتاج النفطي فيها، فمنذ توقيع اتفاقية امتياز النفط الكويتي عام ١٩٣٤، وتصدير أول شحنة منه في عام ١٩٤٦[١٠٤]،واختيار شركة نفط الكويت صاحبة الامتياز مدينة الأحمدي مقراً لها، باشرت الشركة منذ البداية تخطيط هذه المدينة من قبلها، حتى أنها أضفت عليها طابعاً مميزاً يختلف عن باقي مدن الكويت من حيث أشكال المباني، وبيوت سكن الموظفين، والشوارع، وغيرها من الخدمات[١٠٥]، وكانت الحكومة تقوم دائماً بالتعاون مع شركة نفط الكويت لإجراء التطوير اللازم لهذه المدينة، كما حدث في أغسطس من عام ١٩٥٨ عندما تسلمت دائرة الأشغال مخططين لتنظيم منطقة جنوب الأحمدي من شركة النفط[١٠٦]، ولم تقم باعتمادهما إلا بعد إجراء بعض التعديلات عليهما، حيث طلبت ربط الطريق الرئيسي للمدينة بالطريق المؤدي إلى مدينة الأحمدي المخصص لتصدير النفط[١٠٧]، وكذلك إقامة مستوصف صحي يقدم الخدمات الصحية لسكان هذا الجزء من المدينة[١٠٨]، وقد وافقت شركة النفط على هذه التعديلات، ومن ثم شرعت دائرة

الأشغال في تنفيذ هذه الأعمال في نهاية الأمر[١٠٩] رغم أن العديد من المشاريع التي تنفذ في مدينة الأحمدي تقوم شركة النفط بتنفيذها بالتعاون مع حكومة الكويت.

٢- ٢- تنظيم قرية أبو حليفة

واستمراراً في تنفيذ مشروع متكامل لتنظيم القرى الخارجية، فقد رفع نائب مدير مفتش عام الأشغال العامة مقترحاً لرئيس دائرة الأشغال لتنظيم قرية أبو حليفة الساحلية جنوب الكويت، حيث تضمن هذا المقترح حدود تنظيم هذه القرية[١١٠]، كما اشتمل على إنشاء مناطق سكنية تحتوي على ثلاثة أنواع من البيوت السكنية؛ الأولي من الدرجة (أ) بمساحة ١٠٠٠م^{٢} وتقع في أطراف القرية، والثانية من الدرجة (ب) بمساحة ٧٥٠م^{٢}، والثالثة من الدرجة (ج) بمساحة ٥٠٠م^{٢}[١١١]، كما تضمن هذا المخطط قطعاً من الأراضي خصصت لإنشاء بيوت ذوي الدخل المحدود تتراوح ما بين (٥٠-١٠٠) قطعة[١١٢]، وكذلك تضمن أيضاً إنشاء مركز تجاري للمدينة يشتمل على العديد من مباني الخدمات، ومدارس ابتدائية ورياض أطفال وساحات للعب، فضلاً عن إنشاء منطقة صناعية للصناعات الخفيفة، ومنطقة بلاجات على ساحل البحر،وكذلك منطقة زراعية، على أن يمنع البناء عليها بمساحات بسيطة، وقد وافق المجلس على هذا التنظيم المقترح للقرية[١١٣].

النوادي الرياضية والكشفية والمسرح الوطني والفندق الحكومي

ونظراً لاهتمام أصحاب الشأن بالجوانب الرياضية بما لها من انعكاس إيجابي على الشباب، فقدأولى المجلس هذا الأمر جل اهتمامه؛ ففي مايو من عام ١٩٥٨ استعرض المجلس الكتاب المحال إليه من مفتش عام الأشغال بتاريخ ١٩٥٨/٢/٩، والمتعلق بالملاعب الرياضية[١١٤]، والتي اتخذ المجلس قراراً سابقاً بشأنها يقضي بتسليمها إلى دائرة الشئون الاجتماعية، حيث تم تنفيذ ذلك، وتولت هذه الدائرة مسئولية هذه الملاعب[١١٥]، كما قرر مجلس الإنشاء أيضاً تملك المواقع المتفق عليها لإقامتها، حيث بدأ في مناطق حولي والسالمية، وبعض القرى خارج المدينة،وأوصى بأن يتم ذلك بالسرعة الممكنة قدر المستطاع[١١٦].

أما فيما يخص إقامة المعسكر الكشفي السنوي لطلبة المدارس في العطلة الربيعية، ونظراً لاهتمام الحاكم شخصياً بموضوع الشباب، فإن دائرة المعارف والجهات المختصة كانت غالباً ما تحيل تلك الموضوعات إلى سموه،حيث أمر ببحث موضوع إقامة المعسكر الكشفي في منطقة الفنيطيس جنوب الكويت[١١٧]، والذي يقام عادة في العطلة الربيعية من كل عام، وتشترك فيه كافة فرق الكشافة من جميع مدارس البنين؛ وذلك لتعليم الشباب قيم التعاون والاعتماد على النفس وغيرها.

ولتنفيذ هذا المشروع المهم، وحرصاً من سمو الحاكم على إنجازه، فقد طلبت دائرة المعارف من سموه تثمين قطعة الأرض المزمع إقامة المعسكر عليها[١١٨]، وقد أحيل هذا الطلب إلى الحاكم الذي وافق عليه، وأخطرت دائرة المعارف برسالة من السكرتير الخاص للحاكم بتاريخ ١٩٥٨/٧/٣١ عن طريق مجلس الإنشاء[١١٩] بهذه الموافقة، وسرعة تسليم هذا الموقع بعد إتمام إجراءات التثمين والتملك إلى دائرة المعارف، وتم تكليف دائرة البلدية باتخاذ الإجراءات اللازمة حول هذا الموضوع[١٢٠]. وتعكس هذه الإجراءات اهتمام سمو الحاكم بضرورة توفير كافة الإمكانات اللازمة للاهتمام بالشباب وتربيتهم، وإتاحة الفرصة أمامهم لممارسة أنشطتهم وبخاصة الكشفية.

أما فيما يخص موضوع إنشاء الفرقة الفنية الكويتية، وإقامة مسرح وطني نظراً لإيمان المجتمع الكويتي بأهمية الفن الهادف إلى بناء المجتمع،وخصوصاًالنشاط المسرحي،فقد طلبت دائرة الشئون الاجتماعية والعمل في ١٩٦١/٥/٢٠إنشاء دار للمسرح[١٢١]، ويبدو أن رئيس دائرة الشئون الاجتماعية كان قد تلقى طلباً من المجلس الأعلى* يقضي بإنشاء الفرقة الفنية الكويتية، والتي تعنى بتجسيد التراث الكويتي وحفظه وتعليمه للأجيال[١٢٢]، وأن من متطلبات إنشاء هذه الفرقة وجود المسرح الذي سوف تمارس عليه نشاطها، وقد بحث مجلس الإنشاء هذا الأمر، ووافق عليه، وأحاله إلى دائرة الأشغال العامة لكي يتم التنسيق فيما بينها وبين دائرة الشئون الاجتماعية والعمل للاتفاق على موقع هذا المسرح ومتطلباته، واختيار أحد البيوت الاستشارية لتصميم هذا المشروع، وعرض كل ذلك في نهاية الأمر على المجلس[١٢٣].

بقي أن نذكر موضوع إنشاء فندق حكومي في الكويت، فقد برزت هذه الفكرة مبكراً منذ عام ١٩٥٤، وتأسيساً على هذا قام مجلس الإنشاء بإصدار إعلان في العدد الثالث من الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) في ١٩٥٤/١٢/١٨ بدعوة المختصين في بناء مثل هذا الفندق إلى أن يتقدموا بطلباتهم إلى مجلس الإنشاء، وقد تقدمت مجموعة من التجار لهذا الإعلان،إلا أن المجلس أرجأ اتخاذ قرار بشأنه إلى جلسة لاحقة[١٢٤]؛ وذلك لدراسة الموضوع دراسة مستفيضة، وبحثه من كافة جوانبه وأهمها الموقع المقترح لهذا الفندق.

وبناء على تكليف المجلس للسيد عبداللطيف النصف السكرتير الخاص للحاكم برفع أمر إنشاء فندق حكومي إلى سمو الحاكم،فأخطر المجلس بأن سموه قد أمر وبالسرعة الممكنة اتخاذ الخطوات اللازمة لبناء هذا الفندق،على أن يكون الموقععلى البحر مباشرة، وأن يقوم مجلس الإنشاء بتحديد هذا الموقع[١٢٥]، وعليه فقد قرر المجلس بقراره رقم ٣١٣/١٧٣٢ أن يكون هذا الفندق في منطقة (أ)؛ وهي منطقة الشويخ السكنية حالياً[١٢٦]، كما طلب المجلس أيضاًمن المفتش العام تقديم الخرائط التي تبين الموقع المقترح في هذه المنطقة، ثم توقف بحثهذا الموضوعلفترة طويلة نظراً لاهتمام الدولة بأمور أخرى لها أهمية قصوى، ولكنه بقي في ذهن أصحاب القرار، وما أن حلت ستينيات القرن الماضي حتى أعاد المجلس الجديد بحث موضوع إنشاء الفندق الحكومي بعد أن وردت إليه موافقة المجلس الأعلى بتاريخ ١٩٦٠/١٢/١٤ بناءً على توصية من هيئة التنظيم* ببناء فندق في مدينة الكويت، وقد تدارس المجلس هذا الموضوع في ضوء هذه الموافقة من المجلس الأعلى، وأبدى موافقته، وطلب من المجلس الأعلى إعادة طرح مناقصة إنشاء هذا الفندق، حيث إنه سبق وأن طرحت مناقصة سابقة بهذا الشأن[١٢٧]، وذلك لكي يتسنى للمجلس الشروع في تنفيذ هذا المشروع، والذي يتوقع أن يتم بسرعة نظراً لكونه من المشاريع التي درست من قبل. وتأتي أهمية هذا المشروع في تلك الفترة نظراً للتطورات التي حدثت في الكويت، والتي أصبحت وجهة للكثير من الزائرين إليها مما يتطلب إقامة العديد من الخدمات لمواجهة

هذا الأمر، ولعل أهمها الشروع في إنشاء الفنادق لدعم النشاط الاقتصادي فيها من ناحية، ولمواجهة حركة المسافرين إليها من ناحية أخرى.

خاتمـة

يتضح من هذه الدراسة، أن مجلس الإنشاء والذي ظهر في عام ١٩٥٢،كان يمثل مرحلة من مراحل إدارة الدولة في غياب الكثير من المؤسسات الحكومية،وهذا المجلس كان باكورة تنظيم الدولة الكويتية في عهد الشيخ عبد الله السالم الصباح كما أشرنا في مقدمة هذا البحث، إذ تبعه ظهور العديد من المجالس اللاحقة التي أنشأها الشيخ، كاللجنة التنفيذية العليا عام ١٩٥٤ والهيئة التنظيمية عام ١٩٥٦، والمجلس الأعلى عام ١٩٥٩، وكان كل ذلك قبل حصول الكويت على استقلالها عام ١٩٦١ فيما بعد.

والواقع فإن مجلس الإنشاء كان له دور هام في عمليات التطوير في كافة النواحي التعليمية والإسكانية، وتنظيم المدن داخل مدينة الكويت وخارجها، فضلاً عن مشاريع حضارية واقتصادية أخرى، ومن خلال هذا العرض الذي قدمناه، وكعادتي في كتابة خاتمة الأبحاث التي أقوم بكتابتها فإنني غالباً، أقوم فيها بتقييم ما كتبت لا تكرار ما عرضت، وعليه فإنه يمكننا أن نستخلص مجموعة من النتائج التي توصلنا من خلالها:

١- كان مجلس الإنشاء من المجالس الهامة التي ظهرت في الكويت في فترة الخمسينات، حيث جنت الكويت نتائج كبرى من خلال أداء هذا المجلس والتي كان لها أثر فعال في تحقيق التنمية فيما بعد.

٢- أمكن ومن خلال هذا العرض، توثيق جانب إداري هام من جوانب النظم الإدارية في الكويت أي أنه أمكن توثيق جانب من التاريخ الإداري للكويت، وإلقاء الضوء على محاضر هذا المجلس والتي أظهرت لنا التحولات الكبرى في طريقة إقامة الدولة.

٣- كان لهذا المجلس دور هام في ظهور المدارس الثانوية في الكويت بدليل ظهور أول ثانوية للبنين وهي ثانوية الشويخ عام ١٩٥٤،وكانت هذه المدرسة في ذلك الوقت من أولى المدارس بل وأهمها على مستوى دول الخليج العربي، حيث ألتحق الكثير من أبنائها في هذه المدرسة.

٤- كذلك كان من النتائج التي أمكن التوصل إليها أن مسألة إنشاء مدرسة ثانوية للبنات واجهت

الكثير من العراقيل بسبب العادات والتقاليد، حيث لم يسمح للبنات بالاستمرار بالدراسة بعد مراحل التأسيس الأولى.

٥- ظهر في الكويت ومن خلال الدور التخطيطي لهذا المجلس، أول مخطط هيكلي منظم في الدولة في عام ١٩٥٢ على يد شركتين من الشركات البريطانية هي (مانبريووسبنسلي) وكان هذا المخطط هو الأساس الذي سارت عليه عمليات التخطيط والتطوير العمراني في الكويت إلى يومنا هذا.

٦- كما أن الدراسة بينت بما لا يدع مجالاً للشك،في الفترة المحددة للبحث أن الكويت قد أخذت بأسباب التطور الثقافي والفني من خلال ظهور المسارح فيها في ذلك الوقت، وبينا ذلك من خلال دراسة فكرة إنشاء المسرح الوطني فضلاً عن إنشاء النوادي وغيرها من تلك المظاهر.

٧- كما أظهرت الدراسة،تلك الرغبة الملحة لحاكم الكويت آنذاك، في انفاق الثروة التي جاءت نتيجة ظهور البترول في الكويت على تحديث البلاد، من خلال إنشاء المساكن الملائمة للسكان بدلاً من المساكن الطينية القديمة، وتخطيط الشوارع الحديثة لربط المناطق ببعضها فضلاً عن الخدمات الإنسانية والاجتماعية المتكاملة كالمدارس،ومراكز الشباب، والمستشفيات، وهي خدمات وإن كانت موجودة في الماضي إلا أنها لم تكن بالمستوى المطلوب.

وأخيراً فإنه يمكن القول أن مجلس انشاء كان يمثل مرحلة من مراحل اقامة الدولة الكويتية، ولكن بعد الاستقلال في عام ١٩٦١ كان من الضروري تحقيق تصورات أخرى لإدارة الدولة، تتمثل في الوزارات المتخصصة، كوزارة التربية والتعليم، والإسكان، وإنشاء المجالس المتخصصة كمجلس التخطيط، والذي حل محل مجلس الإنشاء اعتباراً من عام ١٩٦٢، ولكن مع هذا يبقى مجلس الإنشاء شعاعاَ حضارياً في تاريخ الكويت في الفترة السابقة على الاستقلال، ومن هنا كان لزاماً علينا التاريخ لهذا المجلس حتى ينسب الفضل لأهله. والله ولي التوفيق.

المراجع

١. ميمونة الصباح، الكويت في ظل الحماية البريطانية، ج ٣، مطابع الوطن الكويتية، ط ٤، ٢٠٠٦، ص ٤١٢.

٢. غانم النجار، مدخل للتطور السياسي في الكويت، دار قرطاس للنشر، ط ١، الكويت، ١٩٩٤، ص ٥١ –٥٢.

3. F. O 371 104325X 156082 EA .a
1103/memorandum on Kuwait, march 1953.

٤. محاضر مجلس الإنشاء، جلسة ١٧٦ بتاريخ ١٩٥٥/١/٥.

٥. محاضر مجلس الإنشاء، جلسة ٣٩٩ بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢٣.

٦. محاضر مجلس الإنشاء، جلسة ٤٠٠ بتاريخ ١٩٥٨/٧/٧.

٧. محاضر مجلس الإنشاء، جلسة ٣٠٣ بتاريخ ١٩٥٧/٢/٢٤.

٨. محاضر مجلس الإنشاء، جلسة ٣٠٦ بتاريخ ١٩٥٧/٢/١٣.

٩. محاضر مجلس الإنشاء، جلسة ٣١١ بتاريخ ١٩٥٧/٣/١٨.

١٠. محاضر مجلس الإنشاء والتنمية الاقتصادية، جلسة ١٥ بتاريخ ١٩٦٠/١١/١٧.

١١. نفسه.

١٢. نفسه.

١٣. محاضر مجلس الإنشاء والتنمية الاقتصادية، جلسة ١٦،١٧ بتاريخ ١٩٦٠/١١/١٩و١٦.

١٤. نفسه.

١٥. المصدر نفسه، جلسة ١٩٦٠/١٢/٥/١٨.

١٦. نفسه.

١٧. نفسه، جلسة رقم ١٩ بتاريخ ١٩٦٠/١٢/١٢.

١٨. نفسه.

١٩. نفسه، جلسة ٢١ بتاريخ ١٩٦١/١/٩.

٢٠. محاضر مجلس الإنشاء، جلسة ٩٩ بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢٣.

٢١. صدرت هذه الجريدة في عام ١٩٥٤ وهي مخصصة لنشر قرارات ومراسيم الحكومة الكويتية.

٢٢. نفسه.

٢٣. نفسه، جلسة ٣٩٦ بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢.

٢٤. نفسه.

٢٥. محاضر مجلس الإنشاء، جلسة ٤٠٠ بتاريخ ١٩٥٨/٧/٧.

٢٦. محاضر مجلس الإنشاء والتنمية الاقتصادية، جلسة ١٣ بتاريخ ١٩٦٠/١٠/٣.

٢٧. نفسه.

٢٨. محاضر مجلس الإنشاء والتنمية الاقتصادية، جلسة ٢٥ بتاريخ ١٩٦١/٢/٢٨.

٢٩. نفسه.

٣٠. نفسه.

٣١. نفسه.

٣٢. نفسه، جلسة ٢٦ بتاريخ ١٩٦١/٣/٢٦.

٣٣. نفسه.

٣٤. نفسه.

٣٥. محاضر مجلس الإنشاء والتنمية الاقتصادية، جلسة ٣٤ بتاريخ ١٩٥٨/٧/٧.

٣٦. نفسه.

٣٧. نفسه.

٣٨. نفسه.

٣٩. نفسه، جلسة ٢٥ بتاريخ ١٩٦١/٢/٢٨.

٤٠. نفسه.

٤١. نفسه، جلسة ٢٨ بتاريخ ١٩٦١/٤/١٧.

٤٢. نفسه.

٤٣. نفسه.

٤٤. نفسه، جلسة ٢٩، بتاريخ ١٩٦١/٤/٢٤.

٤٥. نفسه، جلسة ٣٧ بتاريخ ١٩٦١/١١/٢٠.

٤٦. نفسه.

٤٧. محاضر مجلس الإنشاء، جلسة ٣١٣ بتاريخ ١٩٥٧/٤/١٣.

٤٨. محاضر مجلس الإنشاء والتنمية الاقتصادية، جلسة ٢٨ بتاريخ ١٩٦١/٤/١٧.

٤٩. نفسه.

٥٠. نفسه.

٥١. نفسه.

٥٢. محاضر مجلس الإنشاء، جلسة ٤٠٠ بتاريخ ١٩٥٨/٧/٧.

٥٣. محاضر مجلس الإنشاء والتنمية الاقتصادية، جلسة ٣١ بتاريخ ١٩٦١/٦/١١.

٥٤. نفسه.

٥٥. نفسه.

٥٦. نفسه، جلسة ٤١ بتاريخ ١٩٦١/١٢/٢٨.

٥٧. نفسه.

٥٨. نفسه.

٥٩. نفسه.

٦٠. محاضر مجلس الإنشاء والتنمية الاقتصادية، جلسة ٢٨ بتاريخ ١٩٦١/٤/١٧.

٦١. محاضر مجلس الإنشاء، جلسة ٢٤٨ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٥.

٦٢. نفسه، جلسة ٤٠٠ بتاريخ ١٩٥٨/٧/٧.

٦٣. نفسه، جلسة ٤٠٣ بتاريخ ١٩٥٨/٧/٢٨.

٦٤. نفسه.

٦٥. نفسه.

٦٦. محاضر مجلس الإنشاء والتنمية الاقتصادية، جلسة ٣٠ بتاريخ ١٩٦١/٥/٨.

٦٧. نفسه.

٦٨. محاضر مجلس الإنشاء، جلسة ١٩٨ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٤.

٦٩. يلينا ميلكوميان، دراسات في تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، ترجمة ماهر سلامة، إصدار مركز البحوث والدراسات الكويتية، ط ١، الكويت ٢٠١١، ص ٩١.

٧٠. نفسه، جلسة ١٩٧ بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٨.

٧١. نفسه، جلسة ١٩٥ بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢١.

٧٢. الآنة جزء من الروبية الهندية.

٧٣. محاضر مجلس الإنشاء، جلسة ٢٠٠ بتاريخ ١٩٥٥/٤/١٨.

٧٤. نفسه.

٧٥. نفسه.

٧٦. نفسه.

٧٧. نفسه.

٧٨. محاضر مجلس الإنشاء، جلسة ١٩٣ بتاريخ ١٩٥٥/٣/٩.

٧٩. نفسه، جلسة ٢٠٣ بتاريخ ١٩٥٥/٥/٢.

٨٠. نفسه.

٨١. نفسه، جلسة ٢٠٦ بتاريخ ١٩٥٥/٥/٣٠.

٨٢. تم تقسيم بعض مناطق الكويت حسب الحروف الأبجدية.

٨٣. نفسه.

٨٤. محاضر مجلس الإنشاء والتنمية الاقتصادية، جلسة ١٨ بتاريخ ١٩٦٠/١٢/١٥.

٨٥. نفسه.

٨٦. محاضر مجلس الإنشاء، جلسة ٤٠٣ بتاريخ ١٩٦٠/١٢/١٥.

٨٧. نفسه.

٨٨. نفسه.

٨٩. نفسه

٩٠. نفسه.

٩١. نفسه.

٩٢. محاضر مجلس الإنشاء، جلسة ٣٩٧ بتاريخ ١٩٥٨/٦/٩.

٩٣. نفسه.

٩٤. نفسه.

٩٥. محاضر مجلس الإنشاء، جلسة ٤١٢ بتاريخ ١٩٥٨/٩/١٥.

٩٦. بدر الدين عباس الخصوصي، مرجع سابق، ص ٤٠٦.

٩٧. نفسه.

٩٨. نفسه.

٩٩. أحمد الرشيدي وآخرون، الكويت من الإمارة إلى الدولة، دراسة في نشأة الكويت وتطور مركزها القانوني وعلاقتها الدولية، دار سعاد الصباح للنشر، الكويت، ١٩٩٣، ص ٣٣١.

١٠٠. نفسه.

١٠١. نفسه، جلسة ٣٩٠ بتاريخ ١٩٥٨/٤/٢٨.

١٠٢. نفسه، جلسة ٣٩٧ بتاريخ ١٩٥٨/٦/٩.

١٠٣. نفسه.

١٠٤. نفسه.

١٠٥. نفسه.

١٠٦. نفسه.

١٠٧. بدر الدين الخصوصي، مرجع سابق، ص ٣٤٧.

١٠٨. موسى غضبان، تاريخ الشرطة في الكويت، دار قرطاس للنشر، ط ١، ١٩٩١، ص ١٠٢.

١٠٩. محاضر مجلس الإنشاء، جلسة ٤٠٥ بتاريخ ١٩٥٨/٨/١٠.

١١٠. نفسه.

١١١. نفسه.

١١٢. نفسه.

١١٣. نفسه، جلسة ٤١٢ بتاريخ ١٩٥٨/٩/١٥.

١١٤. نفسه.

١١٥. نفسه.

١١٦. نفسه.

١١٧. محاضر مجلس الإنشاء، جلسة ٣٩٢، بتاريخ ١٩٥٨/٥/١٢.

١١٨. نفسه.

١١٩. نفسه.

١٢٠. نفسه، جلسة ٤٠٠ بتاريخ ١٩٥٨/٧/٧.

١٢١. نفسه، جلسة ٤٠٠ بتاريخ ١٩٥٨/٨/٤.

١٢٢. نفسه.

١٢٣. نفسه.

١٢٤. المجلس الأعلى شكله حاكم الكويت الشيخ عبدالله السالم الصباح في عام ١٩٥٩، وأعضاؤه من أبناء الأسرة الحاكمة ، وهو أشبه ما يكون اليوم بمجلس الوزراء. (انظر ميمونة الخليفة الصباح، الكويت في ظل الحماية البريطانية، مرجع سابق، ص ٤١٦.

١٢٥. محاضر مجلس الإنشاء والتنمية الاقتصادية، جلسة ٣١ بتاريخ ١٩٦١/٦/١١.

١٢٦. نفسه.

١٢٧. نفسه.

١٢٨. محاضر مجلس الإنشاء، جلسة ١٩٤ بتاريخ ١٩٥٥/٣/١٤.

١٢٩. نفسه.

١٣٠. نفسه.

١٣١. هيئة التنظيم أسسها الشيخ عبدالله السالم الصباح عام ١٩٥٦؛ وذلك لتقديم المشورة لرؤساء الدوائر فيما يتعلق بالقضايا المهمة في البلاد. (انظر: ميمونة الخليفة الصباح، مرجع سابق، ص ٤١٦.

١٣٢. محاضر مجلس الإنشاء والتنمية الاقتصادية، جلسة ٢١ بتاريخ ١٩٦١/١/١٦.